دراسة في الموقف الفرنسي تجاه محاولات تركيا ضم لواء الاسكندرونة وردود الفعل الوطنية السورية

علي احمد زوبع

جامعة كركوك / كلية التربية

الملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الخلاف الفرنسي - التركي - السوري حول لواء الاسكندرونة وأدراك جذوره التاريخية والتطور الذي حصل عليه في نهاية الامر ، لقد ظهر الخلاف نتيجة للتفسيرات المتناقضة للاتفاقيات الدولية التي وضعت من اجل مستقبل اللواء بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، حيث اخذت تركيا تظهر قلقها بشتى الطرق وخاصة عندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية - السورية عام ١٩٣٦ مما حدا بتركيا الى ان تفتح ملف لواء الاسكندرونة.

تناول البحث بداية الخلاف حول لواء الاسكندرونة وتطوره ، ثم عرض القضية على عصبية الأمم الأمر الذي ادى الى تفاهم بين فرنسا وتركيا ، ثم قرار العصبة باستقلال اللواء عن سوريا ، كما سلط الضوء ايضا على الموقف السوري من مسألة اعلان استقلال اللواء وموقف سكان اللواء من الاستقلال عن سوريا ، ومن ثم يتطرق الى الموقف السوري من تنفيذ فصل اللواء عن سوريا الام وضمه الى تركيا بصورة نهائية .

المقدمة

إن لواء الاسكندرونة يحتل مكانا عظيما في التاريخ العربي الإسلامي منذ بدء الفتوحات الإسلامية حيث كانت تشحن فيه العساكر وتؤسس المعازل ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى أصبح هذا اللواء محور خلاف بين فرنسا وتركيا ضمن ما يسمى بقضية الاسكندرونة التي بدأت سنة ١٩٢٠ وضل هذا الخلاف يتطور على مراحل للفترة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، وهذا الحدث يمثل نموذجا حيا لسياسات القوى كما مارسته تركيا وتنازلا يؤسف له من جانب فرنسا عن حقوق بلد اخر ، فضلا عن انه كان ضربة قاسية تلقتها سوريا ، ولا يسعنا ان نتجاهل التعارض بين السلوك الفرنسي الواقع ونص الانتداب الموكل الى فرنسا على سوريا في مادته الرابعة والتي تنص على : ((تتحمل الدولة المنتدبة مسؤولية ان لا يجري التنازل عن اي قسم من اراضي سوريا ولبنان ، او تأجيرها ، او وضعها تحت سيطرة قوة اجنبية بأي شكل من الأشكال)) .

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الخلاف الفرنسي - التركي - السوري حول لواء الاسكندرونة وأدراك جذوره التاريخية والتطور الذي حصل عليه في نهاية الامر ... ولا أعالي اذا قلت انه بالرغم من الدراسات العديدة التي تصدت لهذه القضية الا انه لم يلق الضوء بصورة واضحة ولم تكشف حقائقها التي تشكل مجمل محاورها .

لقد ظهر الخلاف نتيجة للتفسيرات المتناقضة للاتفاقيات الدولية التي وضعت من اجل مستقبل اللواء بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، حيث اخذت تركيا تظهر قلقها بشتى الطرق وخاصة عندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية - السورية عام ١٩٣٦ مما حدا بتركيا الى ان تفتح ملف لواء الاسكندرونة . وقد ساعدها على ذلك عوامل أخرى منها اضطراب الحالة الدولية التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية هذا الى جانب الضعف الذي كان يحيط بعصبة الامم في هذه المرحلة من حياتها .

تضمن بحثنا الموسوم ((دراسة في الموقف الفرنسي تجاه محاولات تركيا ضم لواء الاسكندرونة وردود الفعل الوطنية السورية)) بداية الخلاف حول لواء الاسكندرونة وتطوره ، ثم عرض القضية على عتبة الأمم الذي ادى الى تفاهم بين فرنسا وتركيا ، ثم قرار العصبة باستقلال اللواء عن سوريا ، كما تناول البحث الموقف السوري من مسألة اعلان استقلال اللواء وموقف سكان اللواء من الاستقلال عن سوريا ، ومن ثم يتطرق الى الموقف السوري من تنفيذ فصل اللواء عن سوريا الام وضمه الى تركيا بصورة نهائية ، وذيل البحث بخاتمة تضمنت أهم ما تم التوصل إليه من الاستنتاجات .

- بداية الخلاف حول لواء الاسكندرونة وتطوره :

تعد قضية لواء الاسكندرونة ^(١) حلقة من حلقات التآمر الدولي التي استهدفت تفتيت الوطن العربي، إذ تعود جذور هذه القضية إلى اتفاقية سايكس - بيكو، حيث شملت هذه الاتفاقية لواء الاسكندرونة بأكمله في المنطقة الزرقاء المخصصة للنفوذ الفرنسي^(٢) ومع عدم وجود أدنى شك في عروبة لواء الاسكندرونة إلا أن الفرنسيين زادوا من إجراءاتهم التآمرية مع تركيا لاقتطاع اللواء، فأخذوا يمضون في إدخال الإجراءات الإدارية المتبعة في تركيا وتطبيقها في اللواء^(٣).

وقد ظهر جلياً فيما بعد أن هناك اتفاقية سرية مبرمة بين فرنسا وتركيا في ١٩ آذار ١٩٢١ أوجت فيها تركيا لفرنسا بضرورة الإسراع بتطبيق نظام الحكم الذاتي في اللواء إلا أن هذه الاتفاقية بقيت حبراً على ورق، ودخلت فرنسا من جديد في مفاوضات مع الحكومة التركية انتهت بتوقيع اتفاقية أنقرة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١^(٤). وقد كان لهذه الاتفاقية أهمية خاصة فيما يتعلق بلواء الاسكندرونة، إذ نصت المادة (٧) منها على ان ينشأ نظام اداري خاص للواء وتجري التسهيلات لجميع سكان هذه المنطقة الذين هم من اصل تركي، وعد اللغة التركية لغة رسمية وسمحت الحكومة الفرنسية أن يرفع العلم التركي في اللواء^(٥) وان توجر منطقة من ميناء الاسكندرونة للبضائع ((لتجارة الترانزيت)) التي تمر إلى تركيا^(٦).

ثم أعادت فرنسا تأكيد ما جاء في اتفاقية أنقرة بمعاهدة لوزان (Lausanne) الموقع عليها في تموز ١٩٢٣ التي أكدت الحدود التي رسمت في معاهدة ١٩٢١ بحسب المادة (٨) وأعيد تثبيتها في المادة (٣) من معاهدة لوزان^(٧). وعندما اندلعت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ هددت تركيا بتصعيد الموقف داخل سوريا ضد الفرنسيين بتقديم معونات إلى الثوار السوريين، فسارعت فرنسا إلى تدارك الموقف والتوقيع مع تركيا على اتفاقية أنقرة الثانية في ٣٠ أيار ١٩٢٦، التي سمحت للأتراك بمد حدودهم في بعض الأراضي السورية بضعة كيلومترات^(٨). وكانت فرنسا تهدف من وراء إبرام هذه الاتفاقية التي سميت اتفاقية ((الصدقة وحسن الجوار)) إلى تطويق الثورة السورية والحيلولة دون إية إمكانية للتعاون بين السوريين والأتراك^(٩).

إن لواء الاسكندرونة كان تابعاً لحلب حتى عام ١٩٢٥ ثم انفصل عنها وضم إلى الدولة السورية مع احتفاظه بنظام إداري خاص، وبقي الوضع هكذا حتى عام ١٩٣٥، أما من الجانب التركي فقد اكتفت الحكومة التركية بالمطالبة بالحفاظ على النظام الإداري الخاص الوارد في المادة (٧) من معاهدة أنقرة السابقة الذكر^(١٠) وحتى فترة قريبة من عام ١٩٣٦ بدا ان الحكومة التركية متحمسة لقبول الوضع في اللواء بحسب ما جاء في الاتفاقيات السابقة، وعندما أصبح

معروفاً أن الفرنسيين يتفاوضون مع وفد سوري في باريس من أجل معاهدة تنهي الانتداب على سوريا، أثير في تركيا قلق وهياج مما دفعها إلى أن تفتح ملف لواء الاسكندرونة وبذلك دخلت قضية الاسكندرونة مرحلة جديدة^(١١). شعرت تركيا أن سوريا قد تحصل على استقلالها فأعدت العدة للبحث في قضية اللواء^(١٢) وجهزت الحكومة التركية مستندات من الادعاءات والحجج^(١٣) لمطالبة فرنسا بإعطاء اللواء استقلاله بحجة أن أكثرية سكانه من الأتراك، وبذلك هيأت فرصة عقد المعاهدة الفرنسية- السورية للحكومة التركية مجالاً للمطالبة بتعديل وضع اللواء خوفاً من وضعه تحت حكم عربي بدلاً من فرنسا^(١٤).

وفي اجتماع مجلس عصبة الأمم في جنيف في ٢٦ أيلول ١٩٣٦ تحدث وزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراس عن قضية الاسكندرونة وأشار إلى اهتمام الرأي التركي فيها، وطلب من فرنسا أن تفسح المجال للحكومة التركية لتدخل في مفاوضات ودية مع الحكومة الفرنسية لحل قضية الاسكندرونة التي تضم أكثرية تركية بحسب قوله^(١٥) فأجاب فينو ممثل فرنسا في عصبة الأمم بقوله : ((إن الحكومة الفرنسية ستأخذ على عاتقها بموجب أحكام المعاهدة الفرنسية السورية ما قطعته على نفسها من تعهدات فيما يخص لواء الاسكندرونة، أما إذا أرادت الحكومة التركية أن تنتهز هذه الفرصة لتحديد وضع لواء الاسكندرونة أو تقديم مطلب جديد فإن الحكومة الفرنسية مستعدة للمفاوضة ضمن اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١ وان تشترك الحكومة السورية في هذه المفاوضات))^(١٦).

لم تضيع الحكومة التركية فرصة موافقة فرنسا على الدخول في مفاوضات معها بشأن لواء الاسكندرونة، وبدأت المناقشات بين الطرفين طوراً بمراسلات وطوراً في عصبة الأمم، وقد استمرت المراسلات من ١٠ تشرين الأول إلى ٧ كانون الأول ١٩٣٦، حيث بدأ سفير تركيا في باريس بتقديم مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تضمنت مطالب تركيا في اللواء أهمها أن تعقد فرنسا مع اللواء معاهدة على غرار المعاهدة مع سوريا لمنحه استقلالاً تاماً^(١٧) فأجاب وزير الخارجية الفرنسي دلبوس بمذكرة أكد فيها استعداد فرنسا للتفاوض ضمن حدود اتفاقية أنقرة التي تعطي للواء نظاماً إدارياً خاصاً ضمن سوريا^(١٨).

لم تقتنع الحكومة التركية بما جاء في المذكرة الفرنسية لذلك تقدمت بمذكرة جديدة سلمها سفيرها في باريس إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ بينت فيها أن إدخال اللواء ضمن الوحدة السورية غير قانوني، ولذلك تطلب فصل اللواء عن سوريا ومنحه الاستقلال بوصفه دولة ذات سيادة^(١٩). ولم تتنازل الحكومة الفرنسية عن موقفها السابق لذلك أرسلت كتاباً إلى الحكومة التركية ترد على مذكرتها في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ وقد أكدت فيها أن فصل اللواء مخالف للتعهدات التي قطعته على نفسها بموجب ميثاق العصبة إلا إنها أشارت إلى أنها مستعدة لإحالة الأمر إلى مجلس عصبة الأمم^(٢٠).

رداً على ذلك سلم السفير التركي في باريس رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في الأول من كانون الأول ١٩٣٦ جاء فيها، أن الحكومة التركية توافق على إحالة النزاع إلى العصبة وأجاب وزير الخارجية الفرنسي على ذلك في كتابه المؤرخ في ٧ كانون الأول معرباً عن موافقة حكومته لإحالة النزاع إلى العصبة وطلب من الحكومة التركية أن لا تتخذ شيئاً قد يثير أو يعقد الوضع في اللواء ريثما يتم حسم الخلاف في مجلس عصبة الأمم^(٢١).

- عرض القضية على عصبة الأمم :

في ٨ كانون الأول ١٩٣٦ ابرق وزير الخارجية التركي إلى سكرتير مجلس العصبة حول النزاع المتعلق باللواء لإدخال القضية في اجتماع العصبة الذي سينعقد في ١٠ كانون الأول بموجب المادة (١١) من ميثاق العصبة، فاستطلع السكرتير رأي وزير الخارجية الفرنسية، فوافق بتاريخ ١٠ كانون الأول مؤكداً أن هذه القضية خاصة بالعصبة لأنها تتعلق بمبدأ الانتداب الذي وضع أسسه مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الدائمة^(٢٢).

وقد جرى ذلك كله في وقت كانت فيه سوريا مشغولة في إجراء الانتخابات النيابية ولم يكن للحكومة السورية الانتقالية في حينها علم بما يحدث ولا القدرة على اتخاذ شيء من تلقاء نفسها، ولما علمت الحكومة السورية بالأمر بادرت وبالاتفاق مع الفرنسيين لتعيين وفد سوري^(٢٣) ليذهب إلى مقر العصبة ويشارك مع الوفد الفرنسي للدفاع عن لواء الاسكندرونة وحينما وصل الوفد السوري إلى جنيف في ١٤ كانون الأول اجتمع بالوفد الفرنسي الذي كان رئيسه وأعضاؤه قد شاركوا في مباحثات المعاهدة، مما يعني أن بحث قضية الاسكندرونة مرتبط بالمعاهدة^(٢٤).

ولما بدأ مجلس العصبة اجتماعاته في ١٤ كانون الأول لمناقشة قضية الاسكندرونة، عرض وزير الخارجية التركي وجهة نظر حكومته، واقترح استبدال القوات الفرنسية بقوات محايدة، ولم يرد عليه المندوب الفرنسي في تلك الجلسة، وفي جلسة اليوم الثاني ١٥ كانون الأول فند المندوب الفرنسي (فينو) ادعاءات الأتراك في اللواء، ثم تقدم بتوصية تقوم على أساس أن يعين المجلس مقررًا ليكون وسيطاً بين الجانبين التركي والفرنسي، فاقترح رئيس مجلس العصبة أن يكون ممثل السويد في المجلس ساندلر (sandler) مقررًا فوافق الجميع على ذلك الاقتراح^(٢٥).

ثم اختتمت مناقشات المجلس في ١٦ كانون الأول ١٩٣٦ حيث عرض الوسيط ساندلر تقريراً مرفقاً باقتراح لحفظ الأمن والهدوء باللواء، ويرغبة فرنسا وتركيا بتأجيل النظر في النزاع وصدر قرار مجلس العصبة بإرسال بعثة ملاحظين^(٢٦) إلى اللواء لمعرفة الحقائق، وذكر ساندلر أن فينو صرح بان إبرام المعاهدة الفرنسية - السورية سيتأجل ريثما يصدر قرار من مجلس العصبة لحسم قضية الاسكندرونة^(٢٧).

ولما التقى وزير الخارجية التركي بالوفد السوري في أروقة العصبة اظهر بحاراً انه يريد الخير لسوريا وطرح فكرة إقامة اتحاد (كونفدراسيون) بين اللواء وسوريا ولبنان، وكان من جهود الوفد السوري أن وزع على أعضاء المجلس تقريراً وضعته الكتلة الوطنية لإطلاعهم على وجهة النظر السورية ودفاعها وحققها في اللواء^(٢٨).

ثم سافر الوفد السوري إلى باريس بحسب طلب الوزير الفرنسي لتقديم المعلومات اللازمة عن اللواء، وقدم دفاعاً متضمناً إحصاءات ووثائق لدحض ادعاءات وزير الخارجية التركي^(٢٩) وبقي الوفد في باريس خمسة أيام عمل فيها على تنوير الرأي العام الفرنسي وأجرى عدة اتصالات وشاهد جهود الأتراك الدعائية، وتبين له أن بريطانيا تحبذ إعطاء اللواء إلى تركيا خوفاً من ميلها إلى ألمانيا أو إيطاليا^(٣٠).

أما سكان الاسكندرونة فكانت الإحصاءات التقديرية الفرنسية لعام ١٩٣٦ على غير ما ادعى الأتراك إذ كان مجموع سكان اللواء ما يقارب (٢٢٠,٠٠٠) نسمة منهم (٨٥,٢٤٢) نسمة من الأتراك وهو ما يعادل نسبة ٣٨ % من مجموع السكان ، وهم بذلك أقلية عرقية وان اللغة الغالبة هي العربية حيث يتكلم بها (١٠٨,٠٠٠) نسمة، لكن الفرنسيين مع حرصهم على إظهار حقيقة الترك بوصفهم أقلية عرقية إلا أنهم قسموا باقي السكان، تقسيماً خلط بين العرقية والدينية والمذهبية ولا تظهر فيه أي أغلبية وهو : (٦٢, ٠٢٦) نسمة علويين وبنسبة ٢٧,٩%، و (٤٦١),

(٢٢) نسمة عربياً سنة وينسبة ١٠ %، و(٢٤,٩١١) نسمة أرمن وبنسبة ١١% و (١٨,٠٥١) نسمة مسيحيين من غير الأرمن وبنسبة ٨ %، و(٧٠٠٠) نسمة متنوعين ويشـ كلون نسبة ٣ %^(٣١).

- التفاهم الفرنسي - التركي وقرار العصبة باستقلال اللواء عن سوريا :

حينما انتهى مجلس العصبة إلى قراره في ١٦ كانون الأول ١٩٣٦ بإرسال لجنة الملاحظين كانت سوريا قد انتهت من فترة الاحتفالات بتوقيع المعاهدة، ثم من الانتخابات النيابية، ثم بعد ذلك وصلت لجنة الملاحظين إلى اللواء لمراقبة الأوضاع في ٣١ كانون الأول ١٩٣٦ ودخلت قضية اللواء مرحلة جديدة^(٣٢).

وبعد أن غادر الوفد السوري باريس استؤنفت فيها المباحثات بين فرنسا وتركيا في ٢١ كانون الأول واستمرت حتى ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧^(٣٣) وأصر وزير الخارجية التركي على طلب فصل اللواء عن سوريا، وتفنتت تركيا في كيفية الفصل بشتى المشروعات والمقترحات والتي كان أخطرها مشروع الكونفدراسيون (الاتحاد الكونفدرالي) الذي قدمه في مذكرته إلى وزير الخارجية الفرنسي في ١١ كانون الثاني ١٩٣٧^(٣٤)، ولاشك من أن الحكومة التركية لم تبد أي تساهل فيما يتعلق بمطالبها التي تتضمن منح اللواء استقلالاً خاصاً وضمه إلى الاتحاد السوري^(٣٥) لذلك رفضت الحكومة الفرنسية مشروع الاتحاد لأنه يشمل لبنان، ولم توله الحكومة السورية العناية لدرسه، بل اتبعت منهج الفرنسيين في عدم الاكتراث به^(٣٦).

لقد كانت الظروف الدولية القائمة عاملاً خطيراً في تقرير مصير لواء الاسكندرونة لأنها وضعت فرنسا في موضع حرج، وكان عليها أما الاستمرار بالخلاف مع تركيا، وهذا معناه تقوية مركز إيطاليا في البحر المتوسط، واما الرضوخ لادعاءات التركية بفصل اللواء عن سوريا فقد اختارت فرنسا الموقف الثاني، لأنه يتفق مع مصالحها^(٣٧)، فكتب ليون بلوم رئيس وزراء فرنسا رسالة إلى السفير التركي في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧ عرض فيها وجهة نظره الجديدة المتضمنة اعتماد نظام خاص للواء الاسكندرونة، وقد وافق الجانب التركي على وجهة نظر رئيس الوزراء الفرنسي واتفق الجانبان على استمرار المفاوضات في جنيف بالمشاركة مع المقرر ساندلر لوضع تفاصيل النظام الخاص، واتخذ المقرر مقترحات الطرفين أساساً لتقريره في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧^(٣٨).

إن هذا التغيير المفاجيء في الموقف الفرنسي لم يكن نتيجة التهديد التركي والظروف الدولية فحسب، إنما كان نتيجة تدخلات خاصة أهمها تدخل رئيس المنظمة الصهيونية هاييم وايزمن (Haim Weizmann)^(٣٩)، إذ حمل بلوم على نقل القضية من الجانب الحقوقي إلى الميدان السياسي^(٤٠).

وفي جلسة العصبة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧ استعرض المجلس تقرير ساندلر الذي اقترح جعل اللواء وحدة سياسية منفصلة تتمتع باستقلال تام في شؤونها الداخلية، أما شؤونها الخارجية فتقوم بإدارتها الحكومة السورية ضمن حدود وقيود، وجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية واقترح إنشاء نظام خاص وقانون أساسي (دستور) وضمن تقريره مشروع النظام الخاص^(٤١)، واقترح تعيين لجنة خبراء لدراسة مختلف الأمور وأشار إلى أن بعثة الملاحظين ستنتهي عملها في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٧^(٤٢) فوافق المجلس على تقرير ساندلر وأصدر قراره بذلك، وتمت بذلك مقدمات ما أراده الأتراك^(٤٣).

وشكل مجلس العصبة لجنة الخبراء^(٤٤) في ٢٠ شباط ١٩٣٧، وبدأت اجتماعاتها منذ ٢٥ شباط حتى ١٧ آذار، وتلقت مقترحات الخبير التركي والخبير الفرنسي معلومات واسعة من لجنة الملاحظين عن تقسيم اللواء وإحصاء سكانه ولغات أهله، ثم عقدت جولة أخرى من الاجتماعات من ٢٢ نيسان إلى ١٥ أيار ١٩٣٧، تمكنت من وضع مشروع النظام الخاص الذي بيّن وضع اللواء الدولي والقانون الأساسي الذي يبحث في التنظيم الداخلي للواء^(٤٥).

وقدم ساندلر إلى مجلس العصبة تقريراً في ٢٥ أيار ١٩٣٧ لخص فيه أعمال لجنة الخبراء ومحتويات النظام الخاص والقانون الأساسي^(٤٦) على أن يبدأ بتنفيذ أحكامه منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ وعلى أن يمر اللواء بثلاثة أطوار: اولها يبدأ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ وحتى اجتماع المجلس التمثيلي للواء في ١٥ نيسان ١٩٣٨، وتكون فيه فرنسا صاحبة السلطات، ويبدأ الدور الثاني من ١٥ نيسان ١٩٣٨ عند اجتماع المجلس التمثيلي للواء وتشكيل الحكومة حتى نهاية الانتداب أما الدور الثالث فيتحرر فيه اللواء من الانتداب وتقوم فرنسا وسوريا وتركيا بإدارة شؤونه الخارجية^(٤٧).

وفي حزيران ١٩٣٧ حصل مصطفى كمال ((اتاتورك))^(٤٨) على وعد من بونسو سفير فرنسا في تركيا بنقل المطالب التركية بضم اللواء إلى تركيا إلى الحكومة الفرنسية، فأعلن اتاتورك للشعب التركي أن (هاتاي) وهي (التسمية التركية للواء) ستضم قريباً إلى تركيا^(٤٩)، وهكذا كانت فرنسا تتساهل وتتنازل والعصبة تقرر ما يريده المسيطرون عليها لذلك تم حل قضية اللواء سلمياً على حساب سوريا وحقوقها التاريخية والقومية والاقتصادية^(٥٠).

– الموقف السوري من مسألة إعلان استقلال اللواء :

بعد أن اتضح نجاح الكتلة الوطنية في الانتخابات النيابية واستلام رجالها السلطة، بدأت مسؤوليتهم عن قضية الاسكندرونة، لذلك أرسل فينو كتاباً في ١٩ كانون الأول ١٩٣٦ إلى الرئيس هاشم الاتاسي أشار فيه إلى طلب تركيا المباحثة على حدود سوريا، وطمان الرئيس أن مجلس العصبة سينظر في الأمور بطريقة حيادية وأكد أن فرنسا ستضع نصب عينيها الدفاع عن حقوق سوريا^(٥١).

وأشار تقرير لجنة المعاهدة في المجلس النيابي السوري في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٦ إلى أن اللواء جغرافياً جزء من سوريا وسكانه عرب سوريون في أكثرية الساحقة، وان من كان منهم تركيا من حيث اللغة فهو سوري الجنسية وحض التقرير الحكومة للحفاظ على اللواء^(٥٢).

باشرت حكومة الكتلة الوطنية أعمالها تجاه قضية الاسكندرونة بتهيئة الدعاية التي تعبر عن الرأي العام السوري الحقيقي، وأرسلت الرسل إلى اللواء لتقوية معنويات العرب وتشجيعهم على مقاومة الدعايات التركية وأمدتهم بالمال ليؤسسوا أندية ومدارسهم وجمعياتهم التي تعمل لمصلحة اللواء^(٥٣) كما قامت الحكومة السورية بإطلاع لجنة الملاحظين على كل ما عندها من حجج ووثائق تبطل ادعاءات الأتراك، وتبين أن بقاء اللواء ضمن الوحدة السورية خير له ولسلامة البلاد فاقنتعت اللجنة وأشارت في تقريرها إلى الأكترية العربية^(٥٤).

وفي ١٧ نيسان قدمت الحكومة بياناً إلى مجلس النواب شرحت فيه تطورات القضية وفي الوقت نفسه كانت الجهود تبذل في عصبة الأمم لوضع النظام الخاص والقانون الأساسي الآنف الذكر، فكان لذلك ردود فعل في سوريا

للقوف بوجه المؤامرة الدولية لسلخ اللواء من سوريا وتسليمه إلى تركيا، لذلك غادر وفد سوري في ٢٧ أيار ١٩٣٧ إلى باريس وجنيف لمتابعة قضية اللواء، ولكن العصابة أقرت النظام والقانون في ٢٩ أيار ١٩٣٧^(٥٥).

وقد حرك موضوع الاسكندرونة والحديث عن أهمية ميناء الاسكندرونة لسوريا، مطلب إعطاء ميناء طرابلس لسوريا بدلاً منه، مما سبب انزعاجاً في الأوساط اللبنانية، كما أن السكوت عن إعطاء اللواء لتركيا قد أثار الخوف من مطالبة تركيا بحلب لوجود بعض السكان الأتراك فيه^(٥٦).

أما على الصعيد الشعبي فقد كثرت في دمشق وسائر سوريا الشائعات عن عقد اتفاق بين فرنسا وتركيا بشأن فصل اللواء عن سوريا ومنحه استقلالاً تاماً يمهد السبيل إلى ضمه إلى تركيا في أول فرصة، وأيد هذه الشائعات القادمون إلى دمشق من أبناء الاسكندرونة من موظفي حكومتها^(٥٧).

وما أن علم السوريون بقرارات عصابة الأمم حتى هاجت البلاد وقامت التظاهرات الصاخبة في المدن السورية كافة والتي تختتم ببرقيات احتجاجية إلى المفوض السامي ووزارة الخارجية الفرنسية وعصابة الأمم وكثيراً ما كانت لهجة البرقيات شديدة إلى حد التصريح بسفك الدماء واستعمال العنف والقوة إذا اقتضى الأمر، وكتبت الجرائد السورية المقالات العديدة والشديدة اللهجة باستنكار ما قرره عصابة الأمم وعدت عملها ازدراء بحقوق السوريين وتأمراً على بلادهم^(٥٨).

- موقف سكان اللواء من الاستقلال عن سوريا :

كانت حالة السكان في لواء الاسكندرونة في اضطراب وغليان شديدين عندما كانت المفاوضات تجري بين فرنسا وتركيا في جنيف، ولاسيما أن انقسامهم إلى طوائف عرقية ودينية ومذهبية، قد زاد من شدة التناحر وتضارب الدعايات بين الجماعات المختلفة، ويمكن تحليل التيارات المختلفة وموقفها من قضية اللواء كما يلي :

فالأتراك كانوا منقسمين على أنفسهم من حيث شعورهم نحو الجمهورية التركية وهو أمر مهم فيما يتعلق بمستقبل اللواء، فالمتجددون وجلهم من الجيل الجديد معجبون بالحركة الكمالية ومتحمسون جداً لحركة الانفصال عن سوريا والالتحاق بتركيا، واشتمل هذا الفريق على أكثرية أتراك اللواء، وقد عدّ هذا الفريق أن قرار مجلس العصبة خطوة لضم اللواء إلى تركيا وكان يعلن دائماً أن مصير اللواء سيكون للجمهورية التركية^(٥٩).

والفريق التركي الثاني اقل عدداً ووجه من المحافظين وهو متدين ويرى في الحركة الكمالية خروجاً على الدين، على أن ميول هذا الفريق لم تكن مع العرب بل كانت تؤيد بقاء الوضع الراهن تحت الحكم الفرنسي، أما الفريق الثالث فهو قليل العدد أيضاً ، فقد وقف موقفاً محايداً ولم يظهر ميوله إلى احد الجانبين^(٦٠).

أما الأرمن فإنهم وقفوا موقفاً معادياً للأتراك، ولا ريب في أن ذلك بسبب المشاكل التي حدثت بين الطرفين سابقاً، وقد تعاون قسم منهم مع السلطة المنتدبة لتأييد قرار العصبة، لأنه رأى مصلحة الأرمن في بقائهم في اللواء تحت رعاية فرنسا، وخافوا من بقاء اللواء جزءاً من سوريا تحت حكم دمشق، والقسم الآخر وجد أن مصلحته في بقاء اللواء جزءاً من سوريا ولا خوف على الأرمن من ذلك لما في المعاهدة من ضمان لحقوقهم وحقوق غيرهم^(٦١).

وبسبب موقف الأرمن المعادي للأتراك فقد عدوا أنفسهم محسوبون على الجانب العربي الذي تألف من الطوائف الإسلامية والمسيحية المختلفة^(٦٢) كما وقف المسيحيون الأرثوذكس موقفاً مؤيداً للوحدة مع سوريا، وكان هذا الموقف نابعاً من مركز إنطاكية لدى البطاركة الأرثوذكس لان كرسيتها الديني يمثل مسيحيي الشام وسائر الشرق^(٦٣). وكانت (عصبة العمل القومي) أهم جمعية عربية في اللواء، وتضم تحت لوائها القسم الأكبر من عرب اللواء مسلمين ومسيحيين، وقد عرفت بمواقفها الصلبة وتحمسها لمصلحة العرب وإخلاصها لعقيدتها القومية، وهي التي وقفت من قرار العصبة موقفاً معارضاً وقاومت كل مؤسسة تتعاون مع الفرنسيين، وقد أصدرت العصبة جريدة (العروبة) في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٧، وأسست نادي العروبة في إنطاكية ثم في الاسكندرونه لبث الدعاية وتنظيم المقاومة وتوحيد الصفوف، واتخذت العصبة ارتداء القبعة الفيصلية (وهو لباس الرأس المعروف في العراق في حينه) شعاراً للجانب العربي ورداً على ارتداء الأتراك القبعة الكمالية^(٦٤).

- موقف سوريا من تنفيذ فصل اللواء عنها :

باشرت فرنسا بتطبيق النظام الجديد للواء بإنهاء عمل المندوب الفرنسي ديريو فغادر اللواء نهائياً في ٣٠ حزيران ١٩٣٧^(٦٥) ثم وصل مندوب فرنسي جديد في ٦ أيلول ١٩٣٧ وهو غارو (Garreau)، وأعلن انه سيعمل على تنفيذ النظام الجديد بحزم وشدة^(٦٦) وقام بتنفيذ السياسة الفرنسية فأقال موظفي الحكومة السورية^(٦٧)، وفي تشرين الأول ١٩٣٧ وصلت إلى اللواء لجنة دولية من عصبة الأمم لتدرس التعديلات اللازمة بشأن الانتخابات وباشرت عملية الإحصاء ووضع قانون الانتخابات وتنظيمها وبقيت حتى ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ وزارت خلال هذه المدة المفوض السامي في بيروت وتبادلت معه بعض الآراء كما زارت الحكومة السورية، وقدمت فيما بعد تقريراً مختصراً عن عملها^(٦٨).

وفي الموعد المحدد لبداية تنفيذ قرار العصبة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ انزل العلم السوري من مباني الحكومة بأمر من غارو الذي باشّر بإنشاء إدارة مستقلة مسؤولة تجاهه، ثم رفع العلم الفرنسي محله^(٦٩) فقدمت الحكومة السورية كتاب احتجاج إلى مندوب المفوض السامي في دمشق بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٣٧^(٧٠).

ولما كان الفرنسيون يهتمهم أن يبقى اللواء تحت انتدابهم أكثر مما يهتمهم أن يبقى مع سوريا فوجدوا في قرار استقلال اللواء فرصة لذلك، إذ يؤخر تسليم اللواء إلى تركيا، لذا حاولت السلطة المنتدبة أن تؤلف جبهة من مختلف العناصر تجمع كلمة سكان اللواء لتأييد قرار مجلس عصبة الأمم وتطبيقه، وتأليف حكومة خاصة باللواء بحسب نظامه الجديد، فأوعزت إلى بعض زعماء العرب والأتراك بذلك فتألف (حزب الاتحاد الوطني) أو ما يسمى (حزب اتحاد العناصر) وعقد الحزب مؤتمراً في ١ كانون الأول ١٩٣٧ في إنطاكية إلا أن الأتراك المتطرفين لم يؤيدوه، وسرعان ما أخذت عصبة العمل القومي تهاجمه بشدة لاعترافه بنظام اللواء الخاص^(٧١).

وعملت الحكومة السورية على التوفيق بين الجهات العربية المختلفة ولاسيما عصبة العمل القومي وحزب الاتحاد الوطني إلا أن تطرف العصبة أدى إلى مقاومة الفرنسيين لها واعتقال بعض أفرادها وعدم تأليف جبهة عربية واحدة متعاونة مع الحكومة السورية^(٧٢).

وفي الوقت نفسه اشتدت مظاهرات الأتراك في عام ١٩٣٨ لمطالبة الالتحاق بتركيا واشتد الصراع بين الجانبين التركي والعربي الذي يتألف من المسلمين والمسيحيين، وكان المندوب الفرنسي يعمل لصالح الأتراك^(٧٣). وبدأت المناورات بإثارة حرب من الدعاية والمشاغبات والتهديدات لحمل أترك اللواء على طلب الانفصال والتصويت على أساس الالتحاق بتركيا ومعاداة العرب إذا لم يصوتوا معهم^(٧٤) وكان للأتراك عوامل تساعدكم كتأييد السلطة الفرنسية تحت تأثير الحكومة التركية ومؤسساتهم وجمعياتهم وأحزابهم النشيطة^(٧٥).

وفي ٨ شباط نشرت الصحف السورية خبر استمالة الأتراك للشيخ حميد الزعيم الديني للطائفة العلوية وكان لموقفه رد فعل أثار أبناء الطائفة فعقدوا اجتماعاً شعبياً استنكروا فعلته ونادوا بعزله^(٧٦) وكان الجانب العربي يقوم بمساعي لمقاومة الطائفية التي تبناها قرار العصبة وقسم السكان على أساسها^(٧٧) ومما يؤخذ على هذا القانون أن بعض الطوائف صنفت عنصرياً وبعضها مذهبياً ودينياً وهكذا، وقد قلل القانون من أهمية الطائفة العربية بفصل طائفتين رئيسيتين هما العلويون والأرثوذكس، مما أدى إلى زيادة موقع الأقلية التركية، ومع ذلك فإن تركيا اعترضت على مشروع القانون وناقشت ذلك عصبية الأمم، وقبلت فرنسا بالاعتراضات وتم تعديل القانون في مصلحة تركيا^(٧٨).

وفي حين كان المجلس النيابي السوري يتابع أعماله باشتراك نواب اللواء^(٧٩) وتابعت الحكومة السورية مساعيها فأرسلت مندوباً إلى أنقرة وتباحث مع الحكومة التركية في ٣ نيسان ١٩٣٨ للتوصل إلى اتفاق لتقسيم اللواء، وقبلت الحكومة السورية الاقتراح كأخف الشرين وراجعت الفرنسيين بما وردها فلم يقبلوا بذلك لأنهم كانوا يسعون إلى تطبيق النظام الجديد في اللواء^(٨٠).

وفي نهاية شهر نيسان بدأت الانتخابات وسط ذلك المحيط المملوء بالدعايات والانقسامات الداخلية المختلفة وبوصول لجنة المراقبة باشرت عملها بروح حيادية مما استبشر له العرب واقبلوا على التسجيل على الرغم من الصعوبات التي اعترضتهم، فحصلوا على أكثرية في خطوات التسجيل الأولى^(٨١) ويسبب هذه الأوضاع جرت بعض الحوادث بين العرب والأتراك في اللواء، مما دفع السلطة المنتدبة إلى إرسال فوج فرنسي للمحافظة على النظام، وفي الوقت نفسه كانت هناك رغبة من الجانب التركي لإرسال نجدات لمساندة أترك اللواء^(٨٢).

وفي ٥ أيار ١٩٣٨ قدمت الطائفة العلوية احتجاجاً مفصلاً إلى اللجنة الدولية أوضحت فيه محاولات الأتراك لتسجيل أفرادها في قائمة الجماعات التركية، لأن ذلك اعتداء على حقوقهم^(٨٣) وفي مطلع حزيران اتخذ المفوض السامي قراراً باستبدال غارو والمعروف بميوله العربية بالكولونيل كوليو (collet) فضلاً من عمله كقائد للقوات العسكرية في اللواء^(٨٤) وبدأ المندوب الجديد بإقضاء الموظفين العرب وإسناد وظائفهم إلى الأتراك، وحل عصبية العمل القومي ونفي الشباب العرب وسجن آخرون، كما هدد بعض العلويين والمسيحيين بوجوب تسجيل أسمائهم أتراكاً^(٨٥) مما دفع مجموعات من السوريين إلى التوجه إلى الاسكندرونة لنصرة إخوانهم في اللواء وكان مجموع الذين وصلوا منهم في أوائل حزيران ما بين (٢٠٠-٣٠٠) شخص، ثم التحق بهم لاحقاً المزيد منهم، كما أرسلت مجموعة من الأسلحة من حلب إلى الاسكندرونة تحسباً لاضطرابات محتملة قد تحدث هناك، لذلك قامت سلطات الانتداب بوضع من تتهمهم بإثارة الشغب تحت الإقامة الجبرية بعيداً عن حدود اللواء^(٨٦) وفي ٥ حزيران جرت مظاهرات في المدن السورية دمشق وحلب وحمص، والقيت فيها كلمات وخطب حماسية هاجمت فرنسا بشدة لخيانتها سوريا في قضية الاسكندرونة^(٨٧).

وبسبب التحيز للترك ضد العرب استقال العضو الإنكليزي في لجنة مراقبة الانتخابات في ١٤ حزيران^(٨٨) وارتاعت اللجنة من التدخل في أعمال التسجيل وقررت الاحتجاج عليه فأنتهت مهمتها وغادرت اللواء في ٢٩ حزيران ١٩٣٨ بعد أن هاجمتها الصحافة التركية^(٨٩). كما كانت الصحافة الصهيونية في ذلك الحين تهتم اهتماماً فريداً من نوعه بمصير الأتراك في اللواء في الوقت الذي كان للعناصر الصهيونية حلفاؤهم في الحكومة الفرنسية^(٩٠). وافزع تدخل تركيا الفعلي في انتخابات اللواء الحكومة السورية فدفعها إلى التفكير في تقسيم اللواء مع تركيا لعلها تحتفظ بقسم منه على الأقل بدلاً من أن تخسره كلياً فأثارت الأمر مع الحكومة العراقية للتوسط لدى تركيا، إلا أن هذه المساعي جاءت متأخرة ولاسيما ان الأتراك وجدوا آمالهم أوشكت أن تتحقق فلم يعودوا يابتهون لهذا الأمر^(٩١). وفي الوقت نفسه كانت تركيا تفاوض فرنسا وتساهمها بصدقتها في شرقي البحر المتوسط للحصول على اللواء بأكمله^(٩٢) وقد تمت هذه المساومة بعقد معاهدة عسكرية في ٣ تموز ١٩٣٨^(٩٣) ومعاهدة صداقة وتحالف في ٤ تموز ١٩٣٨ وبقي هذا الاتفاق مكتوماً مدة من الزمن^(٩٤) وقد نصت الاتفاقية على الاحتلال العسكري المختلط للواء، فاجتاز الجيش التركي حدود الاسكندرونة في ٥ تموز ١٩٣٨ واحتل مراكزها في بعض المدن، في حين بقيت القوات الفرنسية في مدن أخرى ونتيجة لذلك جلا من اللواء كثير من العرب إلى حلب واللاذقية وهاجر عدد من الأرمن إلى دمشق^(٩٥).

وعقب دخول القوات التركية تألفت لجنة مشتركة فرنسية - تركية في ١٥ تموز ١٩٣٨ للإشراف على الانتخابات، ثم أجريت الانتخابات للدرجة الأولى في ٢٣ تموز ١٩٣٨^(٩٦) على وفق قانون الانتخابات وللدرجة الثانية في ٢٢ آب، فكان من الطبيعي في هذا الجو من التعاون التركي الفرنسي أن يفوز (٢٢) نائباً تركياً، وتوزعت المقاعد ال (١٨) الباقية إلى (٩) مقاعد للعلويين و(٥) مقاعد للأرمن و(٢) مقعد للأرثوذكس، و(٢) مقعد للعرب السنة، وهكذا نجح الأتراك بالحصول على أكثرية رسمية في مجلس اللواء التمثيلي^(٩٧).

اجتمع المجلس النيابي في ٢ أيلول ١٩٣٨^(٩٨) واستكملت إجراءات إنشاء لواء هاتاي^(٩٩) ووضع لها علم خاص وهو العلم التركي نفسه مع إضافة نجمة حمراء داخل العلم^(١٠٠) وأعلن القانون الأساسي للواء هاتاي في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٨^(١٠١) ثم عمدت السلطة الجديدة إلى طرد الموظفين العرب وتحريم اللغة العربية واستبدال العملة بالتركية واتخذت إجراءات اقتصادية للتقارب مع تركيا والابتعاد عن سوريا^(١٠٢).

- ضم اللواء إلى تركيا :

كان الأتراك يواصلون مساعيهم وتهديداتهم من اجل ضم اللواء إلى تركيا مستفيدين من الأوضاع الدولية ومن ضعف البلاد السورية، ففي صيف عام ١٩٣٩ غدت الظروف الدولية ملائمة لتركيا، وكانت المفاوضات بين البريطانيين والأتراك تسير سيراً حثيثاً لعقد معاهدة تحالف، وكانوا يسمعون سفير فرنسا بأن تركيا يمكنها أن توقع معاهدة مشابهة مع فرنسا عند انتهاء قضية الاسكندرونة^(١٠٣).

وفي ٢٣ حزيران جرت مفاوضات بين الجانبين الفرنسي والتركي تم فيها التوقيع على ميثاق للمساعدة المتبادلة، كما حدد يوم ٢٣ تموز ١٩٣٩ موعداً لجلاء القوات الفرنسية عن ارض اللواء^(١٠٤) وفي حزيران وافق (مجلس هاتاي) على ما تم في تقرير مصيره^(١٠٥) وفي ١٣ تموز ١٩٣٩ تم التوقيع على معاهدة بين فرنسا وتركيا، أهم ما

تضمنته هو ضم لواء الاسكندرونة رسمياً ونهائياً إلى تركيا وبناء قاعدة بحرية لتستعملها البحرية الفرنسية والبريطانية في حالة الطوارئ^(١٠٦). ولا يسعنا أن نتجاهل التناقض الواضح بين السلوك الفرنسي الواقع ونص الانتداب الموكل إلى فرنسا عن سوريا^(١٠٧).

وفي حين قامت الأفراح في تركيا بتوقيع المعاهدة مع فرنسا، قامت التظاهرات والاحتجاجات في سوريا، وظهرت الصحف السورية وقد أحاط بها إطار من السواد حزناً على اغتصاب هذا الجزء الغالي من الوطن السوري^(١٠٨) وأرسلت الحكومة السورية في أواخر حزيران ١٩٣٩ مذكرة إلى الحكومة الفرنسية احتجت فيها على الاتفاق، كما أرسل رئيس الجمهورية السورية هاشم الاتاسي قبيل استقالته كتاب احتجاج إلى رئيس الجمهورية الفرنسية دالاييه أشار فيه إلى ان الحدود السورية كانت تتقلص منذ باشرت فرنسا سيطرتها على سوريا، ولم تكن الحكومة السورية تستطيع أن تضع حلاً لهذه المشكلة الخطيرة بسبب وضعها الدولي من ناحية، وحذر رجالها من إغضاب الرأي العام الذي كان ينادي بوجود المحافظة على اللواء محافظة تامة من ناحية أخرى^(١٠٩).

وهكذا أدرك الأتراك غايتهم رويداً رويداً في أقل من ثلاث سنوات بسبب سلسلة التنازلات الفرنسية المخالفة لأيسر مبادئ الحق والعدل، واستلم الأتراك اللواء بصورة كاملة بعد أن قضى الفرنسيون على الحكم الوطني في سوريا^(١١٠) وأصبح لواء هاتاي الولاية الثالثة والستين من ولايات الجمهورية التركية^(١١١).

الخاتمة

إن مما لا شك فيه ان اكبر ما منيت به سوريا في زمن الانتداب الفرنسي هو سلخ لواء الاسكندرونة عنها واستقلاله باسم ((هاتاي)) ثم ضمه الى تركيا رغم إعلان اكثرية سكانه العربية رغبتها في بقاءه سورياً ، وقد أزال هذا الاجراء من نفوس السوريين واخوانهم النازحين من اللواء بعد النكبة ثقتهم بفرنسا وعصبة الامم التي رأت من مصلحتها أرضاء تركيا واستمالتها اليها نظرا لاهمية موقعها الجغرافي الفاصل بين الاتحاد السوفيتي والبلاد العربية الغنية بثرواتها الطبيعية واهمها النفط .

وفي ضوء ما سبق يظهر ان الخلاف حول اللواء لم يكن وليد ساعته بل يعود الى سنوات سابقة وبالتحديد منذ عام ١٩٢٠ ، ثم اخذت فرنسا تظهر قلقها بشتى الوسائل عندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية سنة ١٩٣٦ ، واستطاعت تركيا ان تفتح ملف اللواء على اساس قلقها على اترك اللواء الذين يشكلون حسب ادعاتها غالبية السكان ، مع ان جميع الإحصائيات أشارت الى عكس ذلك .

وفي هذه الظروف كانت كل من بريطانيا وفرنسا تخشيان خطر ايطاليا مما جعل فرنسا تبدأ في تقديم التنازلات للحكومة التركية ، وفي عام ١٩٣٨ استطاعت تركيا ان تستغل الظروف الدولية المنذرة بقيام الحرب ، فحصلت نتيجة ذلك على تنازلات هامة .

وفي هذه الفترة جرت انتخابات في اللواء بأشراف لجنة فرنسية تركية حصل فيها اترك اللواء على غالبية الاصوات فتحقق بذلك ما اتفق عليه الفرنسيون والأتراك ، ثم الحق اللواء العربي رسمياً بالدولة التركية فاصبح الولاية الثالثة والستين من ولايات الجمهورية التركية وذلك في عام ١٩٣٩ .

الهوامش

- (١) بناها الاسكندر المقدوني سنة ٣٣٣ ق. م، وتشمل القسم الشمالي الغربي من سوريا وتقع في الزاوية المحصورة بين الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط والحدود السورية التركية، وتقدر مساحتها بـ ٤٨٠٦ كم^٢، وأهم مدنها إنطاكية وهي أكبر مدن اللواء فضلاً عن مكانتها الدينية الكبيرة، أما مدينة الاسكندرونة فتشمل سهل ساحلي ومرافئ ممتاز. ينظر: مصطفى علي العتوم، الوطن والمصير، دار البشير، (عمان، ٢٠٠٢)، ص ص ١١٣-١١٤؛ محمد رجائي ريان، الخلف الفرنسي التركي وتطوره حول الاسكندرونة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، مجلة التربية والعلم، العدد ١٠، كلية التربية، جامعة الموصل، (الموصل، ١٩٩١)، ص ١٣٢.
- (٢) علي محافظة، لواء الاسكندرونة، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٣، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ص ٨٤-٨٥.
- (٣) قاسم مهدي حمزة، العلاقات السورية - التركية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية - ابن رشد، ١٩٩٤، ص ١٦.
- (٤) إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط - الوطن العربي، المكتبة العصرية، (د. م، ١٩٦٨)، ص ١٠١؛ محافظة، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٥) فاضل حسين، مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ص ٥٣-٥٤.
- (٦) محمد علي زرقة، قضية لواء الاسكندرونة، ج ٢، (دمشق، ١٩٥٨)، ص ص ٤٠١ - ٤٠٢؛ ريان، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (٧) زرقة، المصدر السابق، ص ٤٠٣؛ ريان، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (٨) حمزة، المصدر السابق، ص ١٥.
- (٩) محافظة، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (١٠) ريان، المصدر السابق، ص ١٣٥؛ محافظة، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (١١) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٠؛ حسين، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (١٢) منير الرئيس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٨١.
- (١٣) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٧٩.
- (١٤) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو مصرية، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ص ٣٢-٣٣.
- (١٥) مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، (دمشق، ١٩٥٣)، ص ٢٨.
- (١٦) ريان، المصدر السابق، ص ص ١٣٧-١٣٨.
- (١٧) صبحي ناظم توفيق، اوضاع الوطن العربي وقضاياها في وثائق القنصليات الدبلوماسية العراقية في انقرة واستانبول ١٩٣١-١٩٤٥، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٣)، ص ص ٤٠-٤١؛ إبراهيم خليل احمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، ١٩٨٨)، ص ٢١٤.
- (١٨) خدوري، المصدر السابق، ص ٣٣.
- (١٩) ريان، المصدر السابق، ص ١٣٩.
- (٢٠) ستيفن همسلي لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٣٠٠؛ نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال الى الجلاء، ط ٢، (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٠٩.
- (٢١) ريان، المصدر السابق، ص ١٤٠.
- (٢٢) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ - ١٩٣٩، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧٥)، ص ص ١٦٠-١٦١.
- (٢٣) ضم الوفد السوري كل من: احسان الجابري وعبد الرحمن الكيالي وحسن جبارة.
- (٢٤) عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج ٤، طبعة الضاد، (حلب، ١٩٦٠)، ص ص ٣١٣ - ٣١٤؛ نديم شمسين وابراهيم فوزي، قضية الاسكندرية والسياسة الفرنسية في سوريا (دمشق، ٢٠٠٤)، ص ١٣١.
- (٢٥) خدوري، المصدر السابق، ص ص ٣٥-٣٦؛ ريان، المصدر السابق، ص ١٤٢.

- (٢٦) تألفت البعثة من ثلاثة مراقبين هولندي ونرويجي وسويسري. لوتكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
- (٢٧) لوتكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
- (٢٨) ألكيالي، المصدر السابق، ص ٣٢١.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.
- (٣١) جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة عمر الاسكندري، مركز مكتب الشرق الاوسط، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٢٩٩؛ ريان، المصدر السابق، ص ١٣٣.
- (٣٢) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (٣٣) خدوري، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٣٤) الارمنازي، المصدر السابق، ص ص ١٠٩-١١٠؛ محافظة، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (٣٥) جريدة القبس السورية، العدد ١٠٣٤، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٧.
- (٣٦) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٣٧) ريان، المصدر السابق، ص ص ١٤٤-١٤٥.
- (٣٨) خدوري، المصدر السابق، ص ص ٤٩-٥٠؛ محافظة، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٣٩) زعيم صهيوني، روسي الأصل، ولد عام ١٨٧٤ تخرج من جامعة المانية، وحصل على الجنسية البريطانية وله دور كبير في الإنتاج الحربي المتصل بصناعة المفرقات يعد خليفة هرتزل مؤسس الصهيونية العالمية تولى رئاسة الوكالة اليهودية ما بين ١٩٢٥-١٩٤٥، وانتخب رئيساً للكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ حتى وفاته عام ١٩٥٢. ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١٣٨٢.
- (٤٠) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٠٩.
- (٤١) لوتكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٠؛ حسين، المصدر السابق، ص ٥٩؛ احمد، المصدر السابق، ص ٢٢٠.
- (٤٢) محافظة، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٤٣) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١١٠؛ شمسين و فوزي، المصدر السابق، ص ١٥٨.
- (٤٤) تألفت اللجنة على النحو الاتي: موريس بوركين (بلجيكي)، وبيردوكي (فرنسي)، جيمس مكدونالدوينت (بريطاني)، الدكتور كوليون (هولندي)، نعمان مننجي اوغلو (تركي)، وستمان (سويسري). ينظر: شمسين و فوزي، المصدر السابق، ص ١٦٥.
- (٤٥) محمد عزة دروزة، الحركة العربية الحديثة، ج ١، المطبعة العصرية، (صيدا، ١٩٥٠)، ص ٥٩؛ حسين، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٤٦) محافظة، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٤٧) تفاصيل مبادئ النظام الخاص والقانون الأساسي في الكيالي، المصدر السابق، ص ٢٤٢؛ حسين، المصدر السابق، ص ص ٦٠-٦١؛ الارمنازي، المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٤٨) أول رئيس للجمهورية التركية، ولد عام ١٨٨١، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ أعلن الجمهورية أول رئيس لها بعد إلغاء السلطنة والخلافة عام ١٩٢٤ وفي عام ١٩٣٦ عقد معاهدة مونتريه وفيها منحت تركيا حق الاشراف على المضائق، توفي عام ١٩٣٨. للمزيد ينظر: عطية الله، المصدر السابق، ص ٤.
- (٤٩) الحكيم، المصدر السابق، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.
- (٥٠) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ص ١٠٦-١٠٧.
- (٥٢) قرقوط، المصدر السابق، ص ١٦٢.
- (٥٣) الكيالي، المراحل، ج ٤، ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

- (٥٤) الرئيس، المصدر السابق، ص ٢٦٨؛ الكيالي، المصدر السابق، ص ٣٣٧ .
- (٥٥) زهير الشلق، من أوراق الانتداب، ط ١، دار النفائس، (بيروت، ١٩٨٩)، ص ١٧٥، ريان، المصدر السابق، ص ١٤٧ .
- (56) Meir Zamir , Lebanon's quest , the road to statehood 1926 – 1939 , Tauris publisher , London , 2000 , P.196 .
- (٥٧) الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٧٣-٢٧٤ .
- (٥٨) جوردن. ه توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨، تعريب محمود فلاح، ط ٢، دار الجماهير، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٥؛ نصوح بابيل، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، ط ٢ رياض الرئيس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠١) ص ١١٨؛ اقوال الصحف السورية في الكيالي، المصدر السابق، ص ٤٤١-٣٤٢ .
- (٥٩) خدوري، المصدر السابق، ص ٧٦ .
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٧ .
- (٦١) مصطفى كزار، كفاح الارمن من اجل عروبة لواء الاسكندرونة، ترجمة الكسندر كشيشيان، دارطلاس، (دمشق، د.ت)، ص ٨٧-٨٨ .
- (٦٢) الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٨٠؛ الكيالي، المصدر السابق، ص ٣١٦ .
- (٦٣) قرقوط، المصدر السابق، ص ١٥٧؛ الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٠٨ .
- (٦٤) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا ١٩٠٨ - ١٩٥٥، منشورات دار الرواد، (دمشق، ١٩٥٥)، ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ؛ خدوري المصدر السابق، ص ٧٦ - ٧٧ .
- (٦٥) الكيالي، المراحل، ج ٤، ص ٣٣٥-٣٣٦ .
- (٦٦) شمسين و فوزي، المصدر السابق، ص ١٩١ .
- (٦٧) خدوري، المصدر السابق، ص ١٠٦ .
- (٦٨) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٢؛ المصدر السابق، ص ٣٦٠ .
- (٦٩) زرقعة، المصدر السابق، ص ٤٩٣ .
- (٧٠) خدوري، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧ .
- (٧١) احمد، المصدر السابق، ص ٢٢٦ .
- (٧٢) زرقعة، المصدر السابق، ص ٥٠٣ .
- (٧٣) خالد العظم، مذكرات، ج ١، ترجمة خيري حماد، مكتبة المنتبي، (بغداد، ١٩٦٤) ص ١٨١ .
- (٧٤) الكيالي، المصدر السابق، ص ٣٥٩ .
- (٧٥) خدوري، المصدر السابق، ص ١٠٨-١٠٩؛ ومن هذه الجمعيات جمعية استقلال هاتاي وجمعية خلق آوي وحزب الطاشناق (الحزب الملكي) وحزب الهاشناق (الديمقراطي) والمعهد الثقافي لنشر الثقافة التركية. ينظر : عبد الجبار الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ص ١٥٨-١٥٩ .
- (٧٦) الكيالي، المصدر السابق، ص ٣٦٤ .
- (٧٧) خدوري، المصدر السابق، ص ٧٦-٧٧ .
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٢ .
- (٧٩) الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٨٠؛ الكيالي، المصدر السابق، ص ٣٦٦-٣٦٧ .
- (٨٠) الكيالي، المصدر السابق، ص ٣٦٨ .
- (٨١) حسين، المصدر السابق، ص ٦٢؛ خدوري، المصدر السابق، ص ١٠٩-١١٠ .

- (٨٢) برقية بالشفيرة، جيوش الشرق المحاربة - باريس، بيروت، ١٥ ايار ١٩٣٨، مكتوم ٥٥ / ٥٦؛ حدث تصادم بين العرب والأتراك وتطور التصادم الى قتال عنيف في اوائل ايار ١٩٣٨ مما اضطر الى ايقاف التسجيل عدة مرات. ينظر : خدوري، المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٨٣) الكيالي، المصدر السابق ، ص ٣٦٩.
- (٨٤) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٣ .
- (٨٥) العظم، المصدر السابق، ص ١٨١ ؛ خدوري، المصدر السابق، ص ١١١ .
- (٨٦) برقية بالشفيرة، قيادة قوى اراضي الشمال - سوريا، هيئة الاركان، المكتب الثالث، رقم ١٠٥٧ / ٣، حلب، ١٣ حزيران ١٩٣٨.
- (٨٧) برقية بالشفيرة، جيوش الشرق المحاربة، باريس، ٦ حزيران ١٩٣٨، مكتوم، رقم ١١٨ / ١١٩ .
- (٨٨) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٣ .
- (٨٩) خدوري، المصدر السابق، ص ١١١ .
- (٩٠) الكيالي، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .
- (٩١) غانم محمد الحفو، العراق وجيرانه : نبذة في تطور العلاقات الاقليمية بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩، مجلة دراسات اقليمية، العدد ١، مركز الدراسات الإقليمية، (الموصول، ٢٠٠٤)، ص ٦.
- (٩٢) برقية بالشفيرة، بلاغ رسمي من بونسو في أنقرة إلى المندوب السامي في بيروت، ١٩ حزيران ١٩٣٨.
- (٩٣) الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٨٣؛ محافظة، المصدر السابق ، ص ٩٣.
- (٩٤) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٤ ؛ الشلق، المصدر السابق، ص ١٧٥ ؛ مصطفى علي العتوم ، الوطن والمصير ، دار البشير ، عمان ، ٢٠٠٢) ، ص ١٢٦ .
- (٩٥) الرئيس، المصدر السابق، ص ٢٦٩ ؛ حسين، المصدر السابق، ص ٦٤ .
- (٩٦) حسين، المصدر السابق، ص ٦٤ .
- (٩٧) زرقه، المصدر السابق، ص ٣٩١.
- (٩٨) حسين، المصدر السابق، ص ٦٤ ؛ ريان، المصدر السابق، ص ١٥٤ .
- (٩٩) أطلق اسم هاتاي للدلالة على صيغتها التركية والتي تعني عندهم بلاد الحثيين .
- (١٠٠) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٤؛ زرقه، المصدر السابق، ص ٣٩١ .
- (١٠١) الكيالي، المصدر السابق ، ص ٣٨٣ .
- (١٠٢) قرقوط، المصدر السابق ، ص ١٦٥؛ الارمنازي، المصدر السابق، ص ١١٠ .
- (١٠٣) خدوري، المصدر السابق، ص ١١٨ .
- (١٠٤) احسان هندي ، كفاح الشعب السوري ١٩٠٨ - ١٩٤٨ ، مطابع ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي ، (دمشق ، ١٩٦٢) ص ١٩٦ ؛ الشلق ، المصدر السابق، ص ١٨٣؛ زرقه، المصدر السابق، ص ٢٩٠.
- (١٠٥) علي محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (عمان، ٢٠٠٠)، ص ١٨ .
- (١٠٦) توري، المصدر السابق، ص ٢٦؛ حسين، المصدر السابق، ص ٦٥ .
- (١٠٧) المادة ٤ : ((تتحمل الدولة المنتدبة مسؤولية أن لا يجري التنازل عن أي قسم من أراضي سوريا ولبنان أو تأخيرها أو وضعها تحت سيطرة قوة أجنبية بأي شكل من الأشكال)). لونكريك، المصدر السابق، ص ٢٩٩ .
- (١٠٨) الكيالي، المصدر السابق ، ص ٤١٧ .
- (١٠٩) الارمنازي، المصدر السابق، ص ص ١١٤-١١٥ .
- (١١٠) ريان، المصدر السابق، ص ١٥٧ .
- (١١١) زرقه، المصدر السابق، ص ٣٩٢ .

Studying The French Position Towards The Attempts Of Turkey To Annexing Alexandarona Region And The National Reactions Of Syria

Ali Ahmed Zob'a

Assistant Instructor

Kirkuk University / College Education / History Department

Abstract

The study aims at shedding light on the French – Turkish – Syrian dissension about Alexandarona region and recognizing its historical roots and the development that outcome at the end. The dissension appeared as a result of the different interpretations of the international agreements that had set for the future of the aforementioned region after the second world war directly. Turkey started to show its worry in different ways especially after signing the French – Syrian treaty in 1936 , so Turkey opened the case of Alexandarona.

The paper dealt with the starting point of disagreement about Alexandarona region and its development. Then to expose the issue on nations league which led to understanding between France and Turkey and the decision of league with the independence of the aforementioned region from Syria. The paper also shed light on the Syrian position from the declane independence of the region and even the position of its citizen from its independence from Syrian. In addition , it tackled the Syrian position from performing the separation from the their Syria and annex it to Turkey . Completely